سبل النهوض بالتنويع الاقتصادي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣

المحددات والفرص

الأستاذ الدكتور
عبدالكريم جابر شنجار العيساوي
جامعة القادسية ـ كلية الإدارة والاقتصاد
Amksoa1@gmail.com
الباحث
بهاء عبدالوهاب عبدالحسين
جامعة القاسم الخضراء ـ كلية الزراعة
bahaafcb56@gmail.com

Ways to Promote economic diversification in post – 2003 in Iraq: Determinants and Opportunities.

Prof. Dr.
Abdulkareem J.Shinjar Al-isawi
Qadiysia University - Faculty of Administration & Economy
Researcher
Bahaa A.Abdulhussein
Al-Qasim Green University - College of Agriculture

الملخص:-

أخذ التنويع الاقتصادي صدى واسع على المستوى العالمي وذلك للدور الكبير الذي يقوم به في تنشيط اغلب الاقتصادات العالمية لاسيما اقتصاديات الدول النفطية ذات الاقتصاد الأحادي الجانب.

ويمثل مفهوم التنويع الاقتصادي بأنه عملية خلق قواعد جديدة للإنتاج من خلال استغلال الفوائض المالية النفطية في تطوير الانشطة الاقتصادية الرئيسية البديلة للنفط الخام كالزراعة والصناعة والخدمات الانتاجية، وتبرز أهمية التنويع الاقتصادي في اثارته لمسألة ذات أهمية كبيرة ألا وهي التنويع من خلال السعي لتطبيق السياسات الاقتصادية للتخلص من الاعتماد على العوائد النفطية غير المستقرة لتأثرها بالصدمات الخارجية.

وجاءت الدراسة انه في حال بقاء الاقتصاد العراقي معتمدا على العوائد النفطية في التمويل المالي فسيكون معرض للتقلبات الاقتصادية والصدمات الخارجية، ولغرض تلافي هذه الاشكالية لابد من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

وقسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول ماهية التنويع الاقتصادي، في حين أهتم المبحث الثاني بالتنويع الاقتصادي في العراق، بينما ركز المبحث الثالث على المحددات وفرص التنويع الاقتصادي في العراق.

وخرجت هذه الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي، القطاعات الاقتصادية، النمو الاقتصادي، الموارد، الصدمات.

Abstract:-

Economic diversification has been widely Spread at the global level because of the great role it plays in reanimation most of the world economies, especially those of the oil countries with a unilateral economy.

The concept of economic diversification as a process of creating new production bases through the exploitation of oil surpluses in the development of economic activities alternative to crude oil, such as agriculture, industry and production services. And it highlights on the importance of economic diversification in the raising the issue of great significance, namely diversification through the follow up of economic policies to get rid of relying on unstable oil revenues which affected by external shocks.

The study mentioned that if the Iraqi economy remains dependent on oil revenues in financing will be vulnerable to fluctuations and external shocks, and in order to avoid this problem must be invested in non - oil economic sectors.

The study was divided into three topics dealt with the first topic of knowledge of economic diversification, while the second topic concerned with economic diversification in Iraq, while the third section focused on the determinants and opportunities for economic diversification in Iraq.

This study came up with a set of conclusions and recommendations.

Keywords: Economic diversification, GDP (Gross domestic product), Economic sectors, Economic growth, Resources, Shocks.

المقدمة:

على الرغم من التغيرات السياسية والاقتصادية في العراق التي جرت بعد نيسان عام ٢٠٠٣ فإن جميع الخطط والسياسات السابقة كانت تدعو للتنويع الاقتصادي وتقليل الإعتماد على عوائد النفط لكننا اليوم نجد العراق أكثر اعتماداً على النفط من أي وقت مضى، إذ هيمن القطاع النفطي بنسبة تزيد على(٥٠٪) من "الناتج المحلي الاجمالي العراقي" وهذا دليل على فشل أغلب سياسات التخطيط المعدة لغرض التنويع الاقتصادي، فالاقتصاد العراقي يتصف باختلال الهياكل الاقتصادية وتراجع في مساهمة القطاعات الرئيسية الأخرى كالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات الانتاجية إضافة لتخلف البنى التحتية نتيجة الحروب والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق وما خلفته من فقر وبطالة وتفاوت في توزيع الثروات بين الافراد، وبناءً على ما تم ذكره يجب الاستفادة من الفوائض المالية وتحديد الأهداف للقطاعات غير النفطية وإعطاء القطاع الخاص الدور الرئيسي كونه يعد المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وكذلك يجب العمل على تهيئة المناخ الملائم لجذب الإستثمارات المباشرة الاجنبية والمحلية.

أهمية البحث:

إن التنويع الاقتصادي يمثل المخرج الوحيد أمام الاقتصاد العراقي للخروج من ازماته الاقتصادية المتكررة بسبب الاعتماد المطلق على القطاع الاستخراجي.

مشكلة البحث:

إن زيادة درجة تركز الصادرات الإجمالية للعراق على النفط الخام عطلَ كثيراً من مسألة التنويع في هيكل التجارة الخارجية للعراق وبالتالي إقامة الصناعات التحويلية المختلفة.

هدف البحث:

إيجاد مصادر مالية إضافية غير نفطية للعملة الأجنبية والإيرادات للموازنة الاتحادية وفي الوقت نفسه خلق مصادر مستدامة للاستخدام في القطاعات الانتاجية الحكومية.

فرضية البحث:

إن التنويع الاقتصادي من شأنه أن يوفر خياراً اقتصادياً للعراق في ظل تذبذب الإيرادات النفطية.

هيكل البحث:

قسم البحث إلى ثلاث مباحث: تناول المبحث الأول ماهية التنويع الاقتصادي، وتناول المبحث الثاني التنويع الاقتصادي في العراق، في حين ركز المبحث الثالث على المحددات وفرص التنويع الاقتصادي في العراق.

يهدف البحث إلى:

أ- تحليل الإيرادات النفطية وتحديد العوامل المؤثرة عليها وبخاصة أسعار النفط في السوق الدولية وثم توضيح تأثير ذلك على النشاط الاقتصادي في العراق.

ب - تقديم رؤية مستقبلية عن التغيرات المحتملة في الإيرادات النفطية وسبل الاستفادة من تلك الإيرادات من خلال تنويع الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول

ماهية التنويع الاقتصادي

أولاً: مفهوم التنويع الاقتصادي.

قد يبدو التنويع الاقتصادي رديفاً أو بديلاً لبعض المصطلحات التي لم يشيع استخدامها في أدبيات التنمية الاقتصادية، فهو يحمل الكثير من المعاني والمتغيرات الملازمة له كمصطلح التحول والتطور والتغيير والاصلاح والتحديث.

ويشير التنويع الاقتصادي عادة إلى تنويع الصادرات وتطبيق السياسات التي تهدف لتقليل الإعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي غالبا ما تكون عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية العالمية(Martin,2013, 4) .

التنويع الاقتصادي هو عملية هدفها التنويع في الهياكل الانتاجية واستحداث قطاعات انتاجية جديدة توفر بدائل جديدة للدخل من أجل تقليل الاعتماد على ايرادات القطاع

الرئيسي في الاقتصاد، وكذلك يعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية في الناتج المحلي الاجمالي(مايح،عدنان،٢٠١٨، ٧٢)، ويعد تنويع القاعدة الإنتاجية من الأهداف الاقتصادية المهمة لاستراتيجيات الدول النفطية وغير النفطية من أجل استمرار حصولها على إيرادات مستقرة من جهة ولزيادة تلك الإيرادات من جهة ثانية، وعلى الرغم من عدم تحقق تلك الأهداف عمليا في أغلب تلك الدول، حيث دلت النتائج على تفاقم الاختلالات الهيكلية وعدم حدوث التنويع في مصادر إيراداتها لان التنمية في تلك الدول مرهونة بقطاع أو قطاعين فقط مثلما هو حال الدول النفطية، ولأن أحد أهداف التنويع الاقتصادي هو الحصول على إيرادات مستمرة ومستقرة لتمويل عملية التنمية للتخلص من مخاطر الصدمات الخارجية وخاصة انخفاض اسعار النفط العالمية (خالد،٢٠٠٩، ٧).

ثانياً: أهمية التنويع الاقتصادي:

يستخدم التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحول الاقتصاد من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل إلى اقتصاد متعدد المصادر، بحيث توزع على عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة لغرض مواجهة التقلبات الاقتصادية والصدمات، وتأتي أهمية التنويع الاقتصادي من المزايا التي تنشأ من الاقتصاد الأكثر تنوع، ومن هذه المزايا تقليل تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية، وكذلك زيادة في المكاسب التجارية وخلق فرص عمل قادرة على استيعاب الأيدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تفعيل دور القطاع الخاص، وهذه الأهمية للتنوع تبرز عند تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر والقطاع الخاص معاً (بللعما، بن عبدالفتاح، ٢٠١٨، ٣٣٢-٣٣٣).

وأيضاً تتحقق الأهمية إلى التنويع الاقتصادي من تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بين القطاعات الاقتصادية، إذ تعد العلاقات المتبادلة بين فروع القطاع الواحد من نتائج تحقق التنويع الاقتصادي وبين بقية القطاعات الأخرى في داخل الاقتصاد الوطني، وتنطوي فكرة تحقيق التكامل الاقتصادي على اعتماد كل قطاع في تحقيق النمو على مخرجات القطاعات الأخرى (عباس،٢٠١٨، ٤٦).

وتتجلى أهمية التنويع الاقتصادي من خلال ما يأتي (حالوب،علي،٢٠١٥، ٤٦-٤٧):

١ـ تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة:

تتسم معظم اقتصادات الدول وخاصة النامية منها بالاعتماد على مورد واحد، لذا فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب احداث تغيرات هيكلية عن طريق تنمية وتطوير بقية القطاعات الاقتصادية من خلال تنويع وتصحيح الهيكل الإنتاجي للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية لتحقيق التوسع في القاعدة الانتاجية من أجل ضمان تحقيق عوائد مالية تدعم الاقتصاد باتجاه تحقيق التنمية المستدامة وتطوير كفاءة الموارد البشرية.

٢ـ إستقطاب الإستثمارات المباشرة الأجنبية والمحلية.

تلعب سياسة التنويع الاقتصادي دوراً كبيراً في جعل قطاعات الاقتصاد غير الرئيسية التي لم يكن لها أي دور في الاقتصاد قبل إتباع هذه السياسة بالمساهمة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة كبيرة تصل إلى(٥٠٪)، اذ تعمل هذه السياسة على جذب الإستثمارات الأجنبية وخلق بيئة استثمارية لها من خلال التشريعات والقوانين التي تسهل من عملية دخول المستثمرين.

٣ـ حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية:

تتجلى هذه الأهمية بشكل خاص في الدول النامية النفطية، حيث تحدد اسعار النفط في الأسواق العالمية حسب آلية العرض والطلب إضافة لمجموعة من العوامل الاخرى السياسية والطبيعية، ويكون تحديد السعر خارج إرادة الدول المنتجة والمصدرة ولذلك تكون الأسعار غير مستقرة (ارتفاعاً انخفاضاً) وهذا ما شهدته أسواق النفط العالمية عندما انخفضت اسعار النفط العالمية في سبتمبر من عام ٢٠١٤ بنسبة(٥٥٪) والذي سبب صدمة لأغلب اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط(فالح وآخرون، ٢٠١٧، ٨٢).

ثالثاً: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي

احتلت قضية النمو والتنويع الاقتصادي مكانة مهمة في البحث والفكر الاقتصاديين منذ الكتابات الاولى للرواد الكلاسيك والى الوقت الحاضر، فعند الرجوع لتاريخ الفكر الاقتصادي نرى هناك الكثير من التفسيرات المختلفة تخص الاشكاليات حول النمو والتنويع الاقتصادي ولماذا تسعى الاقتصادات على تنويع انشطتها بمرور الزمن، وهناك الكثير من نظريات تفسير التنويع، ومن الاقتصاديين الذين فسرو التنويع ومن بينهم الاقتصادي ادم سميث وجوزيف شومبيتر وكارل ماركس(Dominick,Pyka,2013,p-4).

١- نظرية الميزة المطلقة: يعد الاقتصادي آدم سميث (١٧٢٣- ١٧٩٠) أول من حاول تفسير الاسباب من قيام التجارة الخارجية بين الدول المختلفة، والذي قرر ان سبب الاختلاف الاساسي في التجارة بين الدول هو لاختلاف المزايا المطلقة بينها، وان مفهوم الميزة المطلقة لدولة معينة يتحقق عندما تتمكن من انتاجها بتكلفة اقل من الدول الأخرى(محمد،محمد،٢٠١٣، ٢٧).

نشر آدم سميث كتابه الشهير ثروة الامم (١٧٧٦ م)، حيث دعا إلى التجارة الحرة باعتبارها افضل سياسة لدول العالم، ويرى انه بالتجارة الحرة يمكن لكل دولة ان تتخصص في انتاج السلعة التي لها فيها ميزة مطلقة وتقوم باستيراد السلع التي لا تتوفر لها فيها ميزة مطلقة أو السلع التي ينتجها بكفاءة اقل، ولهذا التخصص الدولي للعوامل في الانتاج ان ينتج عنه زيادة في الناتج العالمي الذي تتقاسمه الدول المتعاملة فيما بينها، وان نظرية الميزة المطلقة لا تذهب بعيدا، فهي تشرح فقط جزءاً صغيراً من التجارة الدولية(دونيك،١٩٩٣، ١٠).

وفي ذات السياق أكد آدم سميث بأن هناك دافع قوي للتنمية الاقتصادية ألا وهو تقسيم العمل والذي لا يعني بالضرورة أن بلد مثل(A) على سبيل المثال لا ينتج منتجات سوى (X) وبلد مثل (B) لا ينتج سوى منتج (Y)، لأن زيادة التخصص تعني التنويع، وغالباً يعمل التخصص على تنويع الأنشطة والمخرجات بأعلى مستويات العمل الانتاجي، وقد أدى التخصص وتقسيم العمل على خلق مهن جديدة والتي تعمل على تحسين مهارات العاملين ومزيداً من الزيادة في الانتاج والتقدم التكنولوجي وتوفير للوقت(موسى،كمال،٢٠١٦، ١٣٨).

٢- نظرية شومبيتر (١٨٨٣- ١٩٥٠)(*): تأثر شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية السويسرية والنمساوية فيما يخص كيانات المجتمع الرئيسية، وهم كل من العملاء ورجال الأعمال وموردي عناصر الانتاج، وظهرت افكار جوزيف شومبيتر بكتابه في التطور الاقتصادي عام ١٩١١م والذي يعد من أكثر الكتب المؤثرة في الاقتصاد وكذلك كتابه عن الدورات الاقتصادية عام ١٩٣٩م، ويقرر غالبية الاقتصاديين بأن أول من صاغ نظرية في التنمية الاقتصادية، وضع شومبيتر دراسة متكاملة عن النمو الاقتصادي، ومن أهم الافكار التي صاغها ما يأتي:

أ- يحدث التطور في النظام الرأسمالي في صورة قفزات متقطعة وعلى شكل اندفاعات

غير منتظمة تصاحبها مدد قصيرة الأجل متعاقبة من الكساد والرواج وهذا يحدث بسبب الابتكارات والتجديد الذي يضيفه المنظمون والتي تعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي.

ب- يتوقف النمو الاقتصادي على عنصرين رئيسين الأول هو المنظم والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظم امكانيات الإبتكار.

ت- إعطاء صاحب المشروع أو المنظم أهمية خاصة بوصفه المفتاح لعملية التنمية القادر على اخراج الاقتصاد من حركة الدائرة الاقتصادية.

ث- يصف شومبيتر المنظم أو صاحب المشروع المبتكر على انه بطل للتنمية، وتتحدد التنمية الاقتصادية من خلال الابداع في الاعمال.

ويحلل الاقتصادي شومبيتر النمو الاقتصادي بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد ساكن يكرر نفسه باستمرار دون زيادة سكانية أو صافي استثمار، ويقوم صاحب المشروع ايجاد الفرص المربحة من أجل تمويل الاستثمارات الجديدة التي سوف تولد موجة من الاستثمارات نتيجة الابتكار والتجديد، حيث يتم تشغيل مصانع جديدة لتجد السلع طريقها للأسواق، حيث يبدأ الازدهار الذي يغذيه الائتمان المصرفي ويزداد الانتاج ويعم الرواج (عبلة،٢٠١٧، ٧٦-٧٧)، واعتبر شومبيتر إن التنمية الاقتصادية هي حدوث تحول هيكلي عن طريق الابتكار الذي يعمل على ظهور قطاعات انتاجية جديدة وتراجع القطاعات الانتاجية القديمة بسبب الابتكار، حيث وصف هذه الظاهرة بانها التدمير الخلاق.

٣- كارل ماركس (١٨١٨- ١٨٨٣): وحسب ما يراه كارل ماركس ان التنمية الاقتصادية تتطلب حدوث تحولات داخلية تؤدي إلى الابتكار والى التنويع دائما(موسى، كمال، ٢٠١٦،١٣٨)، وأن التطرق إلى تحليل كارل ماركس في النمو الاقتصادي يتطلب الالمام بملامح الفلسفة المادية، ولم ينكر ماركس وجود العوامل غير المادية الاجتماعية والاخلاقية، ولكنه جعل التغيرات فيها جميعا هي دالة على العوامل المادية وهذا يعزز أثر الحياة المادية واسلوب الانتاج في تطور الفكر الماركسي، ويشير ماركس في نظريته إلى فكرة الصراع الطبقي مبينا أن هذا الصراع هو أساس كل تطور(حمدية،٢٠٠٧، ٨).

المبحث الثاني

التنويع الاقتصادي في العراق

أولاً: التحولات الاقتصادية والسياسية في العراق

التحول الاقتصادي هو عملية تغيير في الهياكل الاقتصادية والانتقال من نظام معين إلى نظام آخر، وتهدف سياسات التحول الاقتصادي في العراق التي طبقت بعد عام ٢٠٠٣ للتحول من النظام المخطط(المركزي) إلى الاقتصاد الحر(اقتصاد السوق) والى عدم تدخل الدولة من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد وتحقيق معدل نمو مرتفع(حسن،سارة،٢٠١٧، ٣٣)، إذ تمثل عملية التحول تغيير مستمر في هياكل الدولة الاقتصادية والتحول إلى نظام اكثر حداثة وتناسبا مع الواقع، وقد عانى الاقتصاد العراقي من المركزية وما تركه النظام الموجه من اختلالات هيكلية في البنية الاقتصادية ويتطلب البحث عن الحلول الجذرية والمتمثلة بالتحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، والاقتصاد العراقي أحد الاقتصادات التي حاولت أن تطبق آلية اقتصاد السوق بعد أن كان الاقتصاد يدار من قبل الدولة المركزية ولكي يتحقق هذا لابد من أن يعمل السوق بشكل جيد، وهذا يتطلب شروطا اجتماعية ومؤسسية وثقافية وقانونية (مدحت،٢٠٠٧، ٣١)، أما بالنسبة للمشهد السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وفي ظل ظروف المرحلة الانتقالية ألتي شهدها العراق خلال تلك الفترة وتكوين ادارة انتقالية بعد تغيير النظام السياسي والعمل على اعادة بناء مؤسسات الدولة التي دمرها الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، ومن أجل التمهيد لانتقال السلطة من الدكتاتورية إلى نظام الحكم الديمقراطي، إلا أن مسار التحول هذا انحرف عن الهدف المرسوم له نتيجة للإشكاليات السياسية والدستورية التي أدت إلى تشجيع الفساد والى تراجع في مستوى الشفافية(حسين،٢٠١٥، ٢٢).

ثانياً: الاقتصاد العراقي ومرحلة التغيير بعد عام (٢٠٠٣)

تميزت هذه المرحلة بحدوث فراغ دستوري نتيجة لتفكك مؤسسات الدولة العراقية بعد الاحتلال الامريكي وما نتج عنها من اختلالات وتشوهات بعد عملية الاحتلال عام (٢٠٠٣) والتي تمثلت بغياب الاستراتيجيات الواضحة للتنمية الاقتصادية والتي أدت إلى تعطيل أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي بعد تردي العمل في القطاعات الاقتصادية سواء أكانت الانتاجية منها أو الخدمية في ظل غياب نظام الاقتصاد الحر وفقاً للدستور العراقي، إلا أنه ومن

معطيات المشهد الاقتصادي لا يمكن الاسترشاد على طبيعة النظام الاقتصادي هل هو رأسمالي أم اشتراكي أم مختلط، بل يلاحظ وجود ضبابية تسود مجمل الاقتصاد وما نتج عنه من هدر في الامكانات المادية والبشرية على حد سواء (احمد،٢٠١٤، ١٣٦).

من بيانات الجدول رقم(١) يلاحظ تراجع نمو حجم الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٠٣ إذ بلغ (١٠,٦٢١) مليون دولار بحسب الأسعار الجارية للسوق ثم بدأ بالزيادة بعد انتهاء العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق وتصدير النفط العراقي للأسواق العالمية إذ ازداد معدل النمو السنوي بشكل كبير عام ٢٠٠٤ والذي بلغ(١٤٦,٤٪)، ثم بدأ حجم الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض عام نتيجة للازمة المالية العالمية اذ بلغ معدل النمو السنوي(-١٣,٥٪) عام ٢٠٠٩ وكذلك عام ٢٠١٥ انخفض معدل النمو السنوي بعد انخفاض اسعار النفط بعد منتصف عام ٢٠١٤ بسبب دخول داعش للعراق وسيطرته على الابار النفطية في كركوك والموصل، اذ بلغ معدل النمو السنوي(-٢١,٦٪) عام ٢١٠٥.

جدول (١)

حجم ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي العراقي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

(مليون دولار)

السنوات	حجم الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو %	السنوات	حجم الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو %
٢٠٠٣	١٠.٦٢١	--	٢٠١١	١٥٧,٤٥٤	%٣٤,٤
٢٠٠٤	٢٦,١٧٥	%١٤٦,٤	٢٠١٢	١٨٥,٩٤٥	%١٨,٠
٢٠٠٥	٣٦,٢٤٣	%٣٨,٤	٢٠١٣	١٩٥,٣٨٢	%٥,٠
٢٠٠٦	٥٤,٤٧٥	%٥٠,٣	٢٠١٤	١٩٦,٤٩٣	%٠,٥
٢٠٠٧	٧٤,٢٣٥	%٣٦,٢	٢٠١٥	١٥٣,٩٩٠	-%٢١.٦
٢٠٠٨	١٠٩,١٠٠	%٤٦,٩	٢٠١٦	١٥٨,٠٥٠	%٢,٦
٢٠٠٩	٩٤,٢٩١	-%١٣.٥	٢٠١٧	١٩٠,٨٧٤	%٢٠,٧
٢٠١٠	١١٧,١٣٨	%٢٤,٢	٢٠١٨	٢٢٥,٩١٤	%١٨,٣

المصادر:

- صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد مختلفة، سنوات مختلفة.

- البنك الدولي، قسم الاحصاءات والبيانات عن طريق الموقع الالكتروني: WWW.Worldbank,org-Statisticaldata

ثالثاً: سمات الاقتصاد العراقي

عانى الاقتصاد العراقي من كثرة الحروب ومن الحصار الاقتصادي الذي أنهك ودمر بنيته التحتية وهياكل الانتاج فيه، إذ انعكس ذلك كله على تراجع معدلات النمو

الاقتصادي، لذلك يحاول صناع القرار الاقتصادي والسياسي في العراق وبالتعاون مع المنظمات الدولية إلى رسم التوجهات الجديدة للاقتصاد العراقي وإلى جمع شتات ما تبقى منه قدر الامكان والتوجه نحو اقتصاد السوق واستغلال مقومات النهوض بواقع الاقتصاد المتمثلة بالموارد البشرية والطبيعة المتنوعة، ونرى من المناسب تسليط الضوء على السمات التي يتسم بها الاقتصاد العراقي وكالآتي:

المقومات الايجابية في الاقتصاد العراقي:

يمتلك العراق العديد من مقومات النهوض التي بالإمكان الاستفادة منها لجعله من الدول المزدهرة اقتصاديا، وتتمثل هذه المقومات بالموارد الطبيعية اضافة للموارد البشرية والموقع الجغرافي الذي يتمتع به وتوفر المياه، فكل هذه الموارد تعطيه أهمية كبيرة ، وفيما يلي موجز لهذه السمات (خالد،٢٠٠٩، ٨٨-٨٩):

١ـ الموارد الطبيعية:

تعد الموارد الطبيعية المعين للإنسان على امتداد تاريخه الطويل، وقد مَنْ الله على العراق بوفرة هذه الموارد المتمثلة بالأراضي الصالحة للزراعة والمياه والمعادن والنفط.

١-١: الاراضي الزراعية: تبلغ مساحة العراق الكلية نحو (٤٣٥٠٥٢) (كم٢) أي ما يعادل(١٨١) مليون دونم، إلا أن المساحة المستغلة منها لا تمثل سوى (٢٨٪) من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة، ولو تم استغلال هذه الاراضي بشكل حقيقي لتحقق الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية ويعد قطاع الزراعة من الوسائل المهمة في تنويع الهيكل الاقتصادي الذي يعانيه الاقتصاد العراقي (احمد،٢٠١٨، ٢٠٦).

١-٢: الموارد المائية: من نعم الله هي المياه، ويمتلك العراق نهري دجلة والفرات اللذين يقدر واردهما السنوي ب (٧٠) مليار متر مكعب اضافة إلى معدلات مياه الامطار الموسمية، وإذا استثمرت هذه المورد بشكل كفوء فإنها سوف تشكل الأساس المادي للتنمية.

١-٣: الموارد المعدنية: يمتلك العراق موارد معدنية كثيرة ويأتي النفط في مقدمة هذه الموارد ،إذ يحتل العراق المرتبة الثالثة من ضمن الدول المصدرة للنفط(اوبك).

٢ـ الموارد البشرية

إن العقل البشري هو الرافد الاساسي للعلوم والتكنولوجيا وكيفية ادارتها، وقد دلت على هذا تجارب الدول الصناعية والمتقدمة التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية كاليابان والمانيا، اذ يعد العقل البشري هو المورد الاساسي لأي دولة، وبما ان السكان هم مصدر القوى العاملة فان الشعب العراقي يتسم بارتفاع معدلات النمو السكاني اذ قدر عدد سكان العراق بنحو ٣٨ مليون نسمة عام ٢٠١٨، وتعد القوى العاملة أحد اهم عناصر الانتاج المهمة لاسيما اذا كانت تتمتع بمستوى عالي من التعليم (احمد، ٢٠١٩ ،٢٣٢).

المبحث الثالث

المحددات وفرص التنويع الاقتصادي في العراق

أولاً: المحددات

رغم كل المقومات الايجابية التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي وما يمتلكه من موارد طبيعية وبشرية ومالية والتي تمكنه من تحقيق التقدم باتجاه التنويع الاقتصادي، إلا أن هذه الآثار الايجابية لم تمكنه من تحقيق ما كان يسعى لتحقيقه وذلك لعدة أسباب وأهمها هي السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير الرشيدة التي ساهمت وعمقت من انتشار الفساد بمختلف انواعه وتردي البنية التحية والانخفاض في مستوى الاستثمارات وتفشي ظاهرة البطالة بكافة انواعها ولعل أبرز المحددات ما يأتي(محمد،٢٠٠٥، ١٣):

١- هيمنة الصادرات النفطية على الصادرات الاجمالية.

٢- الفساد الإداري والمالي.

٣- تخلف البنى التحتية.

ثانياً: الفرص.

يمكن البحث عن بدائل جديدة لتنويع مصادر الدخل لما يمتلكه العراق من امكانيات ومقومات متنوعة وبعبارة أخرى اتباع استراتيجية لتحويل الاقتصاد من الاعتماد المفرط على النفط الخام كمصدر وحيد لإيراداته إلى مصادر أخرى للدخل لخلق قاعدة لديمومة الاقتصاد الوطني ما بعد النفط، وتأسيساً على ذلك يكون من الضروري الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الاخرى غير النفطية من خلال اتباع ما يأتي:

١ـ دعم القطاع الصناعي

يعد القطاع الصناعي المحرك الاساسي للاقتصاد فهو من أبرز الأنشطة الاقتصادية وذلك للدور الريادي الذي يمارسه في التأثير على رفع مستوى الانتاج و خلق وظائف جديدة وتشجيع الاستثمار (البنك المركزي،٢٠٠٨، ٢٠).

ولغرض النهوض بواقع الصناعة لكي تأخذ دورها في دعم الاقتصاد من خلال اتخاذ مجموعة من الحلول والاجراءات لتطوير الصناعة والمتمثلة بالآتي(مايح، شبيب، وآخرون، ٢٠١٨، ٢٦٨-٢٦٩):

أ- إعادة تأهيل المنشآت الصناعية الحكومية التي تعرضت للتدمير خلال السنوات التي اعقبت الاحتلال بعد عام(٢٠٠٣).

ب- دعم المنتوجات الصناعية المحلية من خلال تفعيل ادوات السياسات التجارية المتمثلة بأدوات سياسة الحماية التجارية.

ت- إلزام الوزارات ومؤسسات الدولة بشراء احتياجاتها من منتوجات الصناعات الوطنية لتشجيع الصناعات المحلية.

ث- تنمية وتطوير المهارات والامكانات البشرية والمادية من خلال تطوير مهارات وخبرات العاملين في القطاع الصناعي، فالعراق يملك خبرات وطنية متطورة في المجال الصناعي.

٢ـ دعم القطاع الزراعي

يأتي القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي كونه يعمل على توفير الامن الغذائي اضافة لدخول منتجاته كمواد اولية لمختلف الصناعات، وتستلزم تنمية هذا القطاع مجموعة من السياسات والوسائل ومن بين هذه السياسات الواجب اتباعها لدعم وتطوير الزراعة في العراق كما يأتي (مهدي،٢٠٠٧، ٣٧-٣٨):

أ- اتباع السياسات السعرية المرنة: لهذه السياسة دور كبير إذ تهدف لدعم اسعار المنتجات الزراعية الاستراتيجية التي تدخل كمواد اولية لبعض الصناعات المهمة كصناعة النسيج والسكر والزيوت النباتية وصناعات التعليب وكذلك دعم

المحاصيل المعدة للتصدير.

ب- استصلاح الاراضي: من خلال القيام باستصلاح وتوسيع الاراضي وتوزيعها على المزارعين لغرض اقامة المشاريع الزراعية من خلال مشاريع الري والبزل لمواجهة ظاهرة ادامة التصحر وملوحة التربة.

ت- سياسة التمويل الملائمة: الهدف من هذه السياسة دعم وتمويل المزارعين من قبل المصارف الزراعية المختصة لتوفير الاموال لإقامة المشاريع الزراعية من خلال تقديم السلف والمعدات والمكائن الزراعية لتشجع الزراعة.

ث- السياسة المائية: يعاني العراق من شحة الموارد المائية واحياناً من سوء استخدامها لذا يتطلب وضع استراتيجية من أجل المحافظة على المياه والاستخدام الامثل لها وعدم الهدر.

ويبين الجدول رقم (٢) مساحة الاراضي الزراعية في العراق البالغة (١٢) مليون هكتار توزعت بين الاراضي المزروعة بالمحاصيل الموسمية بنسبة(٤٥.٨٪) والغابات نسبة(٣.٩٩٪) والبساتين نسبة (٢.٣٪) بينما بلغت نسبة الاراضي المتروكة(٤٧.٧٩٪) من الاراضي الزراعية، لذلك توجد مرونة كبيرة في زيادة مساحة الاراضي الزراعية بعد اتباع السياسات الزراعية التي ذكرت اعلاه.

جدول (٢)

مساحة الاراضي الزراعية واستخداماتها في العراق (مليون هكتار)

الاراضي الزراعية	الغابات	المراعي	المحاصيل المستديمة(البساتين)	المحاصيل الحقلية	الاراضي المتروكة
١٢٠٠٠	٤٧٨.٥	٦.٢٥	٢٨٠.٠	٥٥٠٠.٠	٥٧٣٥.٢٥
%١٠٠	%٣.٩٩	%٠.٠٥	%٢.٣٣	%٤٥.٨٣	%٤٧.٧٩

المصدر: فيصل عبدالفتاح نافع ،"مستقبل الزراعة في العراق ودورها في تعزيز الامن الغذائي الوطني "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية"،العدد٤٦، ٢٠١٤، ص ١٩٦.

٣ـ تنشيط وتوسيع دور القطاع الخاص

كانت التحولات الجذرية التي حصلت في العراق ما بعد ٢٠٠٣ كفيلة بأن يكون للقطاع الخاص الدور الرئيسي بعد أن كان القطاع العام هو المهيمن على الاقتصاد، لكن كانت

هنالك اسباب عدة وراء تهميش القطاع الخاص والمتمثلة بهيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الاجمالي بنسبة كبيرة، وكذلك السياسة الاقتصادية المركزية المتبعة من قبل النظام السابق والتركيز على القطاع العام، لكن السبب الرئيسي يعود لتركز الموارد المالية بيد الدولة (عبدالكريم، http://iraqieconomists.net/ar/) .تاريخ الاطلاع،٢٠١٩/٨/٢٢.

يعد القطاع الخاص في العراق أحد الركائز الأساسية التي يعول عليها في تنشيط الاقتصاد العراقي في المرحلة الحالية والتي تتسم بانخفاض التخصيصات الاستثمارية في الميزانية العامة للدولة، و تتطلب هذه المرحلة تطوير القطاع الخاص للقيام بدوره الفعال في النهوض بالاقتصاد الوطني، وإن اهم ما يميز مرحلة بعد الاحتلال الامريكي للعراق هو الاعتماد على تجارب الدول التي سبقت العراق في هذا المجال دون الاعتماد على المرتكزات الاقتصادية الاساسية لهذا الانتقال.

ويمكن أن يقدم القطاع الخاص مجموعة من الفوائد على مستوى الاقتصاد والمجتمع بشكل عام ومن ابرز هذه الفوائد ما يأتي (نبيل، بيداء ، ٨٢-٨٣-١١١):

أ - يمكن أن يساهم في تحقيق الامن الغذائي من خلال مساهمته في النشاط الاقتصادي بواسطة شركاته المختلفة كشركات الدواجن وتربية الاغنام والعجول وتربية الاسماك وغيرها التي تسد حاجة السوق المحلية.

ب - المساهمة في خلق فرص العمل وامتصاص البطالة من خلال مشاريعه الانتاجية التي تكون كثيفة العمل وقليلة رأس المال.

ت - العمل على زيادة النشاط التجاري للدولة من خلال القيام بالتصدير للسلع التي ينتجها العراق بشكل يزيد الانتاج فيها على الاستهلاك أو استيراد بعض السلع من خلال حصص الاستيراد التي تمنحها الدولة إلى التجار والاستفادة من الضرائب التي تعد رافداً إلى الايرادات الحكومية.

٤ـ زيادة مساهمة الصناعات المتوسطة والصغيرة في التنويع الاقتصادي

تحتل الصناعات المتوسطة والصغيرة في الدول النامية أهمية كبيرة وذلك للقدرة المتزايدة لهذه المؤسسات في استيعاب العمالة الفائضة، وتزداد الاهمية للمنشآت الصناعية الصغيرة

في الدول النامية وذلك للقدرة المتزايدة في تشغيل الايدي العاملة واستيعابها والتفاعل مع متغيرات الاسواق المحلية الخاصة بالإنتاج والتسويق (هيثم،٢٠١٦، ٦٩).

وتعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في ضوء مجموعة من المعايير، و من اهمها عدد العاملين وحجم المبيعات ومستوى الاستثمارات ولكن المعيار الاكثر شمولاً هو عدد العاملين، ففي العراق تعرف المؤسسة الصغيرة بانها المؤسسة التي يعمل فيها من (١-٩) عامل، والمتوسطة هي التي يعمل لديها من (١٠-٢٩) عامل (رحيق، عبدالستار ،٢٠١٢ ٥-٦)، وبصورة عامة تتسم المؤسسات المتوسطة والصغيرة بمحدودية أعداد العاملين فيها، وكذلك فان اغلب أعمالها تعتمد في تكوينها على الفنون الانتاجية البسيطة بالإضافة لتركز ادارة اغلب تلك المؤسسات بيد مالكيها.

أما أبرز المعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة في العراق

تواجه الصناعات المتوسطة والصغيرة حالها كحال مختلف القطاعات الاقتصادية المختلفة العاملة في القطاع الخاص إلى العديد من المعوقات التي تحد من تطورها وتتباين هذه المعوقات من دولة لأخرى حسب البيئة الاقتصادية لهذه المشاريع، وتتلخص تلك المعوقات في العراق كما يأتي (خضير، ٢٠١١، ١١٥-١١٦).

أ - **المعوقات المالية:** من المعوقات المهمة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة هي صعوبة الحصول على القروض المالية من المصارف التجارية بشروط ميسرة لكي تتمكن من القيام بالأنشطة الاقتصادية وعدم ملائمة المعايير التي تتبعها تلك المصارف.

ب - **المعوقات الاقتصادية:** يعاني الاقتصاد العراقي من عدة مشاكل اقتصادية: الاولى هي انهيار البنى التحتية الصناعية والخدمية والزراعية خلال العقود الاخيرة وبدءا من عام ١٩٨٠، اما الثانية هي التحول السريع للاقتصاد العراقي من الموجه إلى السوق الحر بشكل غير مدروس دون النظر للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذا التحول وأثره على النشاط الاقتصادي.

ت- **المعوقات التشريعية:** تتمثل هذه المعوقات في تعدد الاجراءات والروتين في انشاء المشاريع المتوسطة والصغيرة وصعوبة الحصول على الموافقات الرسمية والتراخيص لإقامة تلك المشاريع (جابر،٢٠١٦، ٢٠١).

ت – معوقات التسويق: تنقسم هذه المعوقات إلى قسمين: الداخلية وهي الناتجة بسبب عدم الاهتمام بجانب التسويق نتيجة لنقص الكفاءات والمعلومات التي من شأنها تطوير الجانب التسويقي لتلك المشاريع، الخارجية وتتعلق بتفضيلات المستهلكين للمنتجات الاجنبية المستوردة بسبب ضعف المنافسة من قبل المنتجات المحلية.

ويوضح الجدول رقم(٣) عدد المنشآت وعدد العاملين فيها، فالمنشآت المتوسطة اخذت بالتزايد لغاية عام (٢٠١٣) اذ بلغت(٢٢٦) منشاة وهو اكبر عدد وصلت اليه خلال المدة المذكورة وبلغ عدد العاملين فيها (٣٣٢٥) عامل ثم بدأت بالانخفاض عام(٢٠١٤) اذ بلغت (١٢٠) منشأة ثم انخفضت إلى(٩٢) عام (٢٠١٥)، اما بالنسبة للمنشآت الصغيرة فقد وصلت إلى ادنى مستوى لها عام (٢٠٠٩) اذ بلغ عددها (١٠٢٨٩) ، وفي عام (٢٠١١) وصلت إلى (٤٧٢٨١) ثم بدأت بالانخفاض عام (٢٠١٤) اذ بلغت(٢١٨٠٩) وعدد العاملين فيها(٨٤٢٧٢) عامل.

جدول (٣)

عدد المنشآت المتوسطة والصغيرة في القطاع الخاص وعدد العاملين فيها للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧).

السنة	عدد المنشآت المتوسطة	عدد العاملين	عدد المنشآت الصغيرة	عدد العاملين
٢٠٠٣	٧٩	٩٤٠٧	١٧٩٢٩	٥٠٢٠٧
٢٠٠٤	٩٢	١٦٦٨	١٧٥٩٩	٦٤٣٣٨
٢٠٠٥	٧٦	١٦٩٧	١٠٠٨٨	٣٦٣٧٩
٢٠٠٦	٥٢	٩٦٠	١١٦٢٠	٤٦٤٩٤
٢٠٠٧	٥٧	١١١٧	١٣٤٠٦	٥٣٦٧٩
٢٠٠٨	-	-	-	-
٢٠٠٩	٥١	٨٧١	١٠٢٨٩	٢٧٧٨٠
٢٠١٠	٥٦	٩٢٣	١١١٣١	٣٦٨٩٨
٢٠١١	١٥٩	٢٤٣١	٤٧٢٨١	١٤٥٣٨٥
٢٠١٢	٢٠١٨	٣٣٥٧	٤٣٦٦٩	١٤٦٢١٠
٢٠١٣	٢٢٦	٣٣٢٥	٢٧٦٩٤	٩١٩٥٩
٢٠١٤	١٢٠	١٩١٦	٢١٨٠٩	٨٤٢٧٢
٢٠١٥	٩٢	١٤٩١	٢٢٤٨٠	٦٧١٥٧
٢٠١٦	١٧٩	٢٤٤٩	٢٥٩٦٦	٨١٩٢٠
٢٠١٧	١٨٢	٢٥٢١	٢٧٨٥٦	٩٣٦٤٤
المجموع	٣٠٨٣	١٩٢٨٤	٢٣٨١٧٥	٧٧٥٢٢٥

المصادر:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاء المنشآت الصناعية المتوسطة لسنوات مختلفة.

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة لسنوات مختلفة.

٥ـ إنشاء المناطق التجارية الحرة.

تعرف المناطق الحرة على انها تلك الاراضي من الدولة التي تكون معزولة داخل اقليم جمركي وتقع عادةً بالقرب من الموانئ أو المطارات أو بالقرب من التقاء الطرق والمنافذ الحدودية لغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وتخضع هذه المنطقة إلى نظام اقتصادي خاص بها ويكون مختلف عن النظام السائد وفي الوقت نفسه يخضع للدولة من الناحية الأمنية والإدارية، ولا يقتصر دور انشاء المناطق الحرة في الدول المضيفة لها على تحقيق الارباح والعوائد التجارية فقط وانما هي وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام(مظفر، دينا،٢٠١٤، ١٨٨-١٩٨)،وتلعب المناطق التجارية الحرة دوراً بارزاً في المجال الاقتصادي لأي بلد من خلال زيادة حجم التبادل التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتفعيل النشاط الاستثماري لمختلف القطاعات، وتكمن اهمية المناطق الحرة للعراق من كونها تمثل بوابة لجذب رؤوس الاموال الاجنبية والمحلية والاستثمارات اضافة لذلك تعمل المناطق الحرة إلى خلق فرص عمل جديدة والمساهمة في تطوير المناطق المحيطة بها، وتعد المناطق الحرة من أهم مصادر تمويل الايرادات العامة للدولة وتنويع مصادر الدخل ((مايح، عدنان،٢٠١٨، ٢٨٣)).

يتطلب اقامة المناطق الحرة عدة مقومات والتي تساهم في نجاحها وهي على صنفين:

- المقومات الطبيعية: والتي بالموارد الطبيعية والمناخ والموقع الجغرافي والقرب من الموانئ والمطارات وخطوط النقل البري والبحري الدولي.
- المقومات التي تعتمد على النشاط البشري والمتمثلة بتهيئة المناخ الاستثماري الملائم ومستلزمات الانتاج والبنى التحتية وحجم السوق المحلي وقربها من الاسواق العالمية.

وان كل من المقومات المذكورة اعلاه مهمة لنجاح واقامة المناطق الحرة، بالنسبة للعراق تتوفر فيه كل المقومات الطبيعية المطلوبة لإقامة المناطق الحرة وعليه بذل مزيد من الجهود لتهيئة المقومات الاخرى لكي تتحقق كافة الشروط المطلوبة، وكان التشريع الاهم هو تأسيس الهيئة العامة للمناطق الحرة في العراق بموجب القانون رقم(٣) لسنة (١٩٩٨) والذي كان الهدف الرئيسي من انشائها هو فك الحصار المفروض على العراق في وقتها، ومنذ عام ١٩٩٧ شهد العراق افتتاح ثلاث مناطق حرة وهي (هاشم، جعفر، ٢٠١٥، ٦٢-٦٣):

أ - المنطقة الحرة في خور الزبير البصرة عام (١٩٩٧): وقد سبقت اقامتها اصدار قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة، وتبلغ مساحتها (١٠٠٠٠٠٠) م٢ قابل للتوسيع مستقبلا ، وتتميز بموقعها الاستراتيجي بالقرب من مياه الخليج.

ب- المنطقة الحرة فليفل / نينوى: انشأت عام ١٩٩١ تقع هذه المنطقة في شمال العراق بمساحة(٤٩٠٠٠٠٠)(م٢)بالقرب من مدينة الموصل عند الطرق البرية وخطوط سكك الحديد التي تؤدي إلى تركيا وسوريا والاردن.

ت المنطقة الحرة في القائم: انشأت عام ٢٠٠٠ وبمساحة (٣٠٠٠٠)م٢ وتقع هذه المنطقة في محافظة الانبار على الحدود السورية والتي ترتبط بالطرق المؤدية إلى تركيا عبر الموصل، إلى البصرة عبر بغداد ، إلى الاردن عبر طريق (القائم عكاشات) الذي يربط بالطريق الدولي بين الرطبة وطرييبل.

وبالرغم من الموقع الجغرافي الذي تتميز به هذه المناطق الا انها لم تحقق النتائج المرجوة منها لعدة اسباب منها: قلة الخبرة وانعدام البنى التحتية الملائمة والافتقار للنظام المصرفي المتطور وغيرها من الاسباب، وتتمثل الاهداف من انشاء المناطق الحرة العراقية بالآتي (فاضل، https://www.newiraqcenter.com/archives/2341).تاريخ الاظلاع:٢٠١٩/٧/٢٥.

- تطوير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودفعها نحو الامام.
- استقطاب رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية وتوظيفها داخل المناطق الحرة لغرض تنويع الايرادات العامة للدولة.
- ادخال التكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية وتطوير الموارد البشرية من خلال التدريب والاطلاع على هذه التقنيات الحديثة.
- تفير فرص العمل الجديدة وامتصاص البطالة.
- استغلال الموارد الاولية المحلية داخل العراق كمدخلات للصناعات الحديثة.
- تنويع مصادر الدخل غير النفطية وزيادة حجم الصادرات من خلال اقامة المشاريع الاستثمارية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:

من دراسة البحث نستنتج عدم تتحقق فرضية البحث وبقاء الاقتصاد العراقي يعاني تذبذب الايرادات والاعتماد على العوائد النفطية.

١- الهيمنة المطلقة للقطاع الإستخراجي على مكونات الاقتصاد العراقي الاخرى السلعية والتوزيعية والخدمية، ورغم العوائد النفطية الهائلة الا انها لم تستغل بالشكل الصحيح من قبل الانظمة الحاكمة في تنويع الاقتصاد وتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية وهذا ما مثل محدد لفشل سياسات التنويع الاقتصادي.

٢- انعدام التنويع الاقتصادي في العراق رغم التحولات السياسية والاقتصادية التي حصلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اذ يلاحظ الاستمرار في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي واستحواذ القطاع الاستخراجي على النسبة الاكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وعدم انعكاس الفوائض المالية الكبيرة على تطوير الاقتصاد بسبب تفشي الفساد الاداري والمالي وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة وهذا ما يؤكد فشل التنويع الاقتصادي.

٣- يمتلك العراق موارد اقتصادية متنوعة (الموارد الطبيعية والموارد البشرية) كفيلة بتوسيع القاعدة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية غير النفطية وزيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والتخلص من التبعية للتقلبات الاقتصادية الخارجية الا انها لازالت مجرد مواد اولية لا يمكن الاستفادة منها دون الاستعانة بالخبرات الاجنبية.

٤- تدني نتائج السياسات الاقتصادية في تطوير قطاعي الزراعة والصناعة لاسيما بعد عام ٢٠٠٣.

ثانيا: التوصيات:

١- القيام بالاصلاحات الاقتصادية عبر المراجعة الدائمة إلى القوانين الاقتصادية المنسجمة مع الوضع الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣.

٢- من الضروري تنويع الاقتصاد العراقي وتطوير البنية التحتية وتوفير المناخ الملائم للاستثمارات الاجنبية المباشرة والاستفادة منها لاكتساب الخبرات ونقل التكنولوجيا الحديثة لزيادة الانتاجية من خلال مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي.

٣- تطوير البنى التحتية العامة التي تعاني من الاهمال والتقادم بما ينسجم مع زيادة الفعاليات الاقتصادية

٤- تطوير الصناعات البتروكيمياوية لسد النقص في تزايد الاستهلاك الحكومي والعائلي من مشتقات النفط الخام بدلا من الاعتماد على الاستيراد من الخارج.

٥- انشاء صندوق سيادي يتكفل بدعم سياسات الدولة الاقتصادية في دعم المشاريع الانتاجية وتطويرها

هوامش البحث

(*) جوزيف شومبيتر(١٨٨٣-١٩٥٠) عالم اقتصادي امريكي.

قائمة المصادر

١- اسماء، دحمان، وبللعما، بن عبدالفتاح،(٢٠١٨)، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد(٧)،العدد (١).

٢- الايدامي ،حمدية شاكر مسلم،(٢٠٠٧)،"اتجاهات التغيرات الهيكلية في اقتصادات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٤)،" اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

٣- باهي ،موسى، وروابنية ،كمال،(٢٠١٦)، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد، ٥.

٤- بخاري، عبلة عبدالحميد،،٢٠١٧)،التنمية والتخطيط الاقتصادي-نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث.

٥- البنك الدولي، قسم الاحصاءات والبيانات عن طريق الموقع الالكتروني:WWW.Worldbank,org- Statisticaldata.

٦- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ،٢٠٠٨.

٧- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاء المنشآت الصناعية المتوسطة لسنوات مختلفة، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة لسنوات مختلفة.

٨- الجميلي ،طه علي نايل،(٢٠٠٨)،" استدامة الموارد البشرية في العراق"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد الثاني.

٩- الجنابي ،هيثم عبدالقادر،(٢٠١٦)،" واقع المنشآت الصناعية الصغيرة ودورها في الاقتصاد العراقي"، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد(٢٨).

١٠- حمزة ،عباس مكي، (٢٠١٨)،التنوع الاقتصادي –تجارب مختارة وامكانية الاستفادة منها فب الاقتصاد العراقي، الطبعة الاولى، مركز العراق للدراسات، بغداد.

١١- الراوي،احمد عمر ،(٢٠١٩)،"رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد عام ٢٠١٤"، الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد.

١٢- الراوي،احمد عمر،(٢٠١٨)،" دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ –الواقع والتحديات"، الطبعة الاولى، من اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية ٢٠١٣، بغداد.

١٣- الزبيدي، الطالقاني، حسن لطيف كاظم ، سارة فخري ، (٢٠١٧)،"التحول الاقتصادي في العراق: مشكلات وبدائل"،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر ، العدد(١).

١٤- سالفاتور ،دونيك،(١٩٩٣)، ترجمة محمد رضا علي العدل، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،.

١٥- السرحان ،حسين احمد دخيل ،(٢٠١٥)"أثر الاشكاليات السياسية والدستورية في زيادة تراجع مستوى الشفافية وتنامي الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع /انساني.

١٦- السريتي ،محمد احمد، غزلان، محمد عزت محمد،(٢٠١٣.)،" التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، البنك الدولي- صندوق النقد الدولي- مؤسسة التنمية الدولية"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.

١٧- الشمري، هاشم مرزوك، الحسيني، جعفر عبد الأمير،(٢٠١٥)،" المناطق الحرة وامكانية الاستفادة منها في عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، المجلد(٧)،العدد(١).

١٨- الشمري، مايح شبيب، العذاري، عدنان داود ،البكري، احمد عبدالرزاق، الهاشمي، عادل سلام، احمد، عادل، ٢٠١٨،" الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد (تجربة دولية)"، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان.

١٩- شنجار، عبدالكريم جابر، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، معلومات على الموقع الالكتروني:تاريخ الاطلاع:٢٠١٩/٨/٢٢. http://iraqieconomists.net/ar/

٢٠- صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة، سنوات مختلفة.

٢١- عبدالرضا، حسين ،نبيل جعفر، بيداء رزاق ،(٢٠١٥)،"دور القطاع الخاص في تطور الاقتصاد العراقي"، الطبعة الاولى ،شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة ،البصرة.

٢٢- علي ،جابر محمد زهو ،(٢٠١٦)"، دراسة تحليلية للصناعات الصغيرة في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠١٤)"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(١٢)، العدد (٣٦).

٢٣- علي ،مظفر حسني، صباح ،دينا طلال،(٢٠١٤)، "،المناطق الحرة في العراق..الواقع والتحديات"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،السنة الثانية عشر، العدد الثاني والاربعون.

٢٤- غلاب فالح وآخرون،" السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة (ماليزيا واندونيسيا والمكسيك) "، مجلة اقتصاديات الاعمال JFBE، ٢٠١٧.

٢٥- غيلان ،مهدي سهير، ، (حزيران ٢٠٠٧)،" دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس ،العدد الثاني انساني.

٢٦- القريشي ،مدحت،(٢٠٠٧)، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) ، دار أوائل للنشر .

٢٧- كامل ،خالد جميل،(٢٠٠٩)، "واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسة التحول في العراق للمدة(١٩٧٠-٢٠٠٨)"، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

٢٨- محمد، احمد جاسم،(ديسمبر ٢٠١٤)،" مستقبل الاقتصاد العراقي والبديل المقترح لتحقيق التنمية "، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني،.

٢٩- معله ، احمد ، حالوب كامل، علي محمد،(٢٠١٥)، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وامكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية ،مجلة المنصور، العدد(٢٤).

٣٠- المعموري، محمد موسى علي ،(٢٠٠٥)،"اعادة اعمار العراق "الفرص والتحديات"، من بحوث الندوة العلمية في كلية الادارة والاقتصاد، في الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، جامعة بغداد، الجزء الاول(العراق، جامعة بغداد،).

٣١- موسى ، ناصر ،عبدالستار عبدالجبار، رحيق حكمت،(٢٠١٢)،" دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الرابع والثلاثون.

٣٢- نافع ،فيصل عبدالفتاح ،(٢٠١٤)،"مستقبل الزراعة في العراق ودورها في تعزيز الامن الغذائي الوطني "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية"،العدد.٤٦

٣٣- النداوي ،خضير عباس،(٢٠١١)،" الصناعات الصغيرة في العراق بعد (٢٠٠٣) الواقع والتحديات"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(١٣)، العدد (٣).

٣٤- وشكه، حيدر شلب،"إيرادات النفط في العراق و إمكانات استخدامها في التنويع الاقتصادي،رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،٢٠١٥.

٣٥- ياسين ،فاضل ،"مناطق التجارة الحرة بين العراق ودول الجوار بين الاهمية الاقتصادية والدواعي السياسية – الامنية"، مركز العراق الجديد، متاح على شبكة المعلومات، على الرابط التالي: https://www.newiraqcenter.com/archives/2341، بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٥.

36- Martin, Hvidt. (2013), "Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends".

37- Dominick Hartmann, Andreas Pyka,"" Innovation, Economic Diversification and Human Development ",cc Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65- 2013, FZID, University Hohenheim, Germany, 2013.